تمويل كامل للصندوق العالمي: الرجوع إلى الطريق الصحيح من أجل القضاء على الإيدز والسل والملاريا في العالم

23 نونبر 2021

في سنة 2019، جمع المؤتمر السادس لتجديد موارد الصندوق العالمي مبلغا لم يسبق أن حصلت عليه من قبل منظمة متعددة الأطراف تعنى بالصحة. يتعلق الأمر بتعهدات تتعدى 14 مليار دولار من أجل محاربة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض السل والملاريا. قرر المانحون هذا الاستثمار نظرا لسجل الصندوق الحافل بتحقيق النتائج و بالنظر إلى المقاربة الفريدة المبنية على الشراكة والتي تستفيد من الخبرات التي تزخر بها المنظمات والوكالات الأخرى وتقوم على إشراك المجموعات الأكثر تضررا من الأمراض الثلاثة وللنموذج الذي يتبعه الصندوق في التمويل والمبني على حاجيات البلد . وهذا ما ميز الصندوق وجعله أكثر قابلية للتجاوب والتكييف و علي قدر كبير من الفعالية.

لم تكد تمر سنتين على هذا الاجتماع حتى عرف العالم تغيرات عميقة. ببساطة، حطم كوفيد-19 برامج الوقاية والعلاج[1]. ولأول مرة منذ إنشاء الصندوق العالمي، خسر العالم المعركة أمام محاربة الإيدز ومرض السل والملاريا.

ذلك أن في البلدان التي تتوصل بدعم الصندوق، انخفض عدد الأشخاص الذين أجروا اختبارات على الأمراض الثلاثة. كما أن علاج مرض السل والسل المقاوم للأدوية والسل شديد المقاومة للأدوية تراجع ب18% و 19% و37% بالتوالي، فيما انخفض عدد مرضى السل المصابين بفيروس فقدان المناعة المكتسبة، بما في ذلك اولئك الذين يحصلون على علاج مضاد لفيروسات النسخ العكسي والذين يتبعون علاج مرض السل بنسبة 16% . وتراجع عدد الأشخاص الذين تصلهم برامج الوقاية من فيروس فقدان المناعة البشرية بنسبة 11 % في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة ختان الذكور بنسبة 27%.[2] ومع أن برامج الوقاية والعلاج ظلت مستقرة إلى حد ما، إلا أن الجهود الرامية إلى تخفيض مجموع الحالات والوفيات تعثرت. كما أن كوفيد-19 فاقم التفاوتات التي تعرض المجموعات الرئيسية للخطر وتزيد من حدة العراقيل التي تواجه الأشخاص الأكثر تهميشا والأكثر هشاشة في ولوجهم إلى الخدمات الرئيسية، بما في ذلك الأشخاص الذين يتعاطون للمخدرات والعاملون في مجال الجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومغايرو الهوية الجنسية والفتيات المراهقات والنساء الشابات والمهاجرون والأشخاص المسجونون أو الموضوعون رهن الاعتقال. في الوقت نفسه، تراجعت المساعدات المخصصة لمحاربة الأمراض الثلاثة.[3]

سارع الصندوق العالمي لدعم البلدان من أجل مواجهة كوفيد-19 والآثار المترتبة عنه على الأمراض الثلاثة وذلك بإعادة تحديد الأهداف ورصد تمويل إضافي بغرض الاستجابة للحاجيات المستعجلة وتكييف البرامج. بالرغم من هذه المجهودات، تبقى ضرورة العمل من أجل استعادة التقدم في محاربة الإيدز ومرض السل والملاريا ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى. حيث **ينبغي على العالم أن يقوم باختيار**.

يمكن لقادة العالم أن يعملوا علي إعادة العالم إلى الطريق الصحيح واسترجاع التقدم في الطريق نحو إحراز أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وفي نفس الوقت محاربة كوفيد-19. يمكنهم أن يختاروا تحقيق مستقبل لا يكون فيه الإيدز والسل والملاريا بمثابة حكم بالإعدام وتعمل فيه النظم الصحية لصالح الجميع، ابتداء من المجموعات. فنحن نعيش في مرحلة مفصلية فيما يتعلق بالاستجابة للأمراض الثلاثة. إذ نتوفر على تقنيات أفضل من أي وقت مضى للعلاج وطرق التشخيص والحماية والتي إذا ما تم تطبيقها على نطاق واسع تستطيع أن تغير مسار الجائحة. ونمتلك أيضا الحُجج على الطرق الناجعة للوقاية ولتقديم الدعم للأشخاص المصابين بالأمراض الثلاثة، وبالخصوص المجموعات الأكثر تضررا. بإمكاننا الصمود في وجه الجائحة وتقديم المساعدة للمجموعات الأكثر تضررا من الأمراض الثلاثة وكذلك من كوفيد-19. في المقابل، يمكننا أن نظل نشاهد التقدم الذي أحرزناه وهو يتراجع بينما نعمل جاهدين من أجل إعادة بناء

النظم الصحية وتخفيف آثار كوفيد-19 على مواجهة الإيدز والسل والملاريا. ***ماذا سيكون هذا الاختيار؟***

مطلب شبكة مترافعي الصندوق العالمي مطلب واضح: نحن بحاجة لأعمال شجاعة و حاسمة. حان الوقت للقيام باستثمارات مهمة في الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والملاريا وهو آلية للتمويل يحظى بسجل حافل وبالمصداقية. *إذ أثبتت جائحة كوفيد-19 ضرورة التعاون والاستثمارات على الصعيد العالمي لمساعدة البلدان على التعرف في وقت مبكر على ظهور الجائحات واحتوائها والتصدي لها والتخفيف منها ومنع انتشارها. ومن أجل تحقيق النجاح، يجب علينا أيضا العودة إلى المسار الصحيح بغرض القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية وداء السل والملاريا. ولذا، وجب الرفع من الاستثمارات الهادفة إلى تعزيز النظم الصحية وإنشاء نظم محلية قوية تستطيع في الوقت نفسه دعم الاستجابة الفعالة في الوقت الحالي وخلق الأسس للتصدي للتحديات القادمة في مجال الصحة.*

لسد الفجوة والعودة إلى المسار الصحيح، سيحتاج الصندوق العالمي لمبلغ لا يقل عن 28،5 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين 2023 و 2025. يتوزع هذا المبلغ سنويا على ما قدره 3 مليار دولار لمحاربة الإيدز و2،6 مليار دولار لمحاربة داء السل و 2،6 مليار دولار للتصدي للملاريا وكذلك 1،5 مليار دولار لخلق نظم قوية ومستدامة ولدعم البرامج التي تقودها المجتمعات المحلية والتي تعتبر مفتاح النجاح. أضف إلى ذلك نحو 20% من حاجيات التمويل الخاصة بالأمراض الثلاثة في البلدان المستفيدة من دعم الصندوق العالمي والتي ستجعل هذه البلدان والمجموعات تنفذ برامج استجابات فعالة ومستدامة.

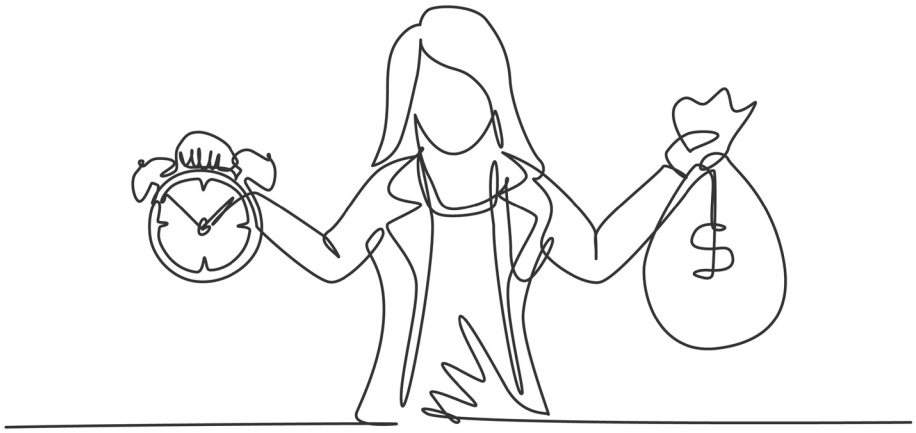

	مجموع احتياجات الموارد في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	مجموع احتياجات الموارد في البلدان المستفيدة من دعم الصندوق العالم	الحصة السنوية للصندوق العالمي
فيروس نقص المناعة البشرية	29 مليار دولار في السنة بحلول 2025[4]	21 مليار دولار سنويا[5]	3 مليار دولار[6]
داء السل	22 مليار دولار في السنة بحلول 2022[7]	16،5 مليار دولار سنويا[8]	2،4 مليار دولار[9]
الملاريا	9،3 مليار دولار في السنة بحلول 2025[10]	8،4 مليار دولار سنويا [11]	2،6 مليار دولار[12]
تعزيز برامج الاستجابة التي تقودها المجتمعات المحلية			1،5 مليار دولار
			9،5 مليار دولار
28،5 مليار دولار **المدى: 26،85 – 30 مليار دولار**			

سد الفجوات

خلال السنوات القليلة الأخيرة، قدم الصندوق العالمي موارد أكبر من أي وقت مضى. غير أن البلدان الأكثر تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية و داء السل والملاريا ما تزال تواجه تفاوتات كبيرة ومتصاعدة فيما يخص تمويل الاستجابة. وبما أن الموارد المتاحة لم تكن يوما مطابقة للحاجيات، فإن التفاوت في التمويل كان حادا قبل ظهور جائحة كوفيد-19[13]. بينما أنفقت البلدان ذات الدخل المرتفع الملايير المتعددة في مواجهة عواقب كوفيد-19، يجب الرفع من التمويل المخصص للصحة العالمية وللصندوق العالمي. فالطلب قائم: لدى الصندوق العالمي طلبات ذات جودة بقيمة أكثر من 5 مليار دولار[14] لم تستفد من التمويل برسم الفترة الحالية لتجديد الموارد[15].

ندعو للحصول على 28،5 مليار دولار لفائدة الصندوق العالمي وهو أكثر من ضعف مبلغ 14 مليار دولار الذي حصل عليه الصندوق العالمي برسم الموسم السادس لتجديد الموارد ولكنه تقدير معقول لما يحتاجه تقليص فوارق التمويل في البلدان المؤهلة. ينبغي أن تستمر المساعدة من أجل التنمية التي تمنحها الجهات الرسمية في أداء دورها المحوري في دعم الصندوق

العالمي. ولكن حجم حاجيات التمويل سيتطلب استراتيجيات تمويل جديدة ومبتكرة **وتجاوز الأشكال التقليدية للمساعدة**. بالإضافة إلى الرفع من مستوى المساعدة من أجل التنمية التي تمنحها الجهات الرسمية، فإن على الدول المانحة أن تعطي الأولوية لتنفيذ استراتيجيات التمويل المبتكرة التي توفر موارد إضافية مثل Debt2Health وضريبة المعاملات المالية ومنح حقوق السحب الخاصة وآليات أخرى من أجل تحقيق هذا الهدف. من الواضح أن **الرفع من فعالية الاستثمارات سيُعوض الحاجة إلى موارد أكبر في المستقبل**[16].

فيروس فقدان المناعة البشرية: في يونيو 2021، أخذت الحكومات، بموجب **الإعلان السياسي بشأن فيروس فقدان المناعة البشرية والإيدز، على عاتقها الالتزام التالي: إنهاء انعدام المساواة والعودة إلى المسار الصحيح بحلول عام 2030** بمنح البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط[17] مبلغ 29 مليار دولار سنويا. كما اتفقت على تخصيص مبلغ 29 مليار دولار سنويا للبرامج التي تعنى بخدمات الوقاية والتي تكتسي صبغة حقوق الإنسان، بما في ذلك خدمات التمكين لصالح الفتيات المراهقات والشابات وتلك التي تستجيب لحاجيات الوقاية الأساس لدى الفئات الأكثر تضررا والتي ما تزال تعاني من الإقصاء و التهميش بالإضافة إلي مبلغ 3،1 مليار دولار لتعزيز العوامل الاجتماعية مثل توسيع الولوج للعدالة والإصلاحات القانونية والنهوض بالمساواة بين الجنسين. والتزمت بالاستجابة الكاملة لحاجيات الصندوق العالمي فيما يتعلق بتجديد الموارد.

تكتسي المساعدة الدولية المخصصة لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية أهمية قصوى: فمثلا في سنة 2017، شكلت الإعانات الدولية 48%من مجموع النفقات التي تم رصدها لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية والتي خصت في معظمها البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث ما تزال الحاجة مرتفعة[18]. كما قدمت البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط ما مجموعه 9،57 مليار دولار من مبلغ 20،2 مليار دولار المتوفر، أو 47،4% من الجهود الرامية للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية. وفي سنة 2020، انخفضت المساعدات من أجل التنمية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى 9 مليار دولار، أي بنسبة 3،4% بالمقارنة مع 2019 وبنسبة 7% بالمقارنة مع المستوى المسجل في 2017[19]. وقد خصص الصندوق العالمي حوالي 17% من هذه الموارد للمجهودات الرامية لمحاربة الفيروس على مستوى البلدان أو الجهات[20]، تماشيا مع التقليد الذي اعتمدته برصد ما معدله 15-20% من التمويل الدولي لمجهودات محاربة فيروس نقص المناعة البشرية. ولكن كان من الممكن القيام بأكثر من هذا. **يبقى مبلغ 3 مليار دولار كاستثمار سنوي بالنسبة للصندوق العالمي مبلغا متواضعا من أجل الوقاية من الفيروس بطريقة فعالة ومن أجل معالجة الأشخاص المصابين بالفيروس ودعم القضاء على التفاوتات والعودة إلى المسار الصحيح.**

داء السل: *في سنة 2018، التزمت الحكومات بالرفع من الاستثمارات لمحاربة داء السل إلى 13 مليار دولار سنويا, ولكن هذا الهدف لم يتحقق[21]. ففي سنة 2020، لم يتوفر سوى ما مجموعه 6،5 مليار دولار لمحاربة السل، أي نصف الحاجيات المُرتقبة[22]. وكانت حوالي 85% من هذه الموارد من مصادر محلية[23]. منذ ذلك الحين، ارتفعت حاجيات الموارد بشكل فظيع مع زيادة عبء السل المقاوم للأدوية وآثار كوفيد-19. تقدر الحاجيات في سنة 2022 ب22 مليار دولار بما في ذلك 16،3 مليار دولار تحتاجها البلدان المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق العالمي[24]. من المرتقب أن تتضح تقديرات حاجيات محاربة السل في الأشهر القادمة. بالنظر إلى الإخفاقات المسجلة في محاربة داء السل التي نجمت عن جائحة كوفيد-19، من المرتقب أن تزيد الحاجيات من الموارد. يُعتبر الصندوق العالمي المصدر الأهم للتمويل الخاص بمحاربة داء السل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ففي سنة 2020، قدم الصندوق 77% من مجموع مليار دولار من المساعدة الرسمية من أجل التنمية المتوفرة لبرامج داء السل. إذا لم نُعجل بزيادة الاستثمارات في مجال الوقاية والعلاج الخاص بداء السل[25]، من المرتقب أن تستمر الحاجيات في الارتفاع.* ***ويحتاج الصندوق العالمي إلى ما لا يقل عن 2،4 مليار دولار لمساعدة البلدان التي تتحمل العبء الأكبر في الاستثمار بشكل أكثر فعالية في محاربة داء السل.***

الملاريا: *منذ سنة 2017، توسعت الفجوة بين احتياجات التمويل والموارد المتوفرة للوقاية من الملاريا وعلاجها بأكثر من الضعف، من 1،3 مليار دولار إلى 2،6 مليار دولار في سنة 2019. لم يكن مبلغ 3 مليار دولار الذي تم استثماره في برامج محاربة الملاريا كافيا للتقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية[26]. وقد شكلت التمويلات الدولية في مجال الصحة نحو70 % من مجموع التمويلات المتوفرة لمحاربة الملاريا في سنة 2019: حيث قدم الصندوق العالمي 1،2 مليار دولار منها وقدمت مصادر محلية[27] ما تبقى فيما منحت حكومات البلدان التي تستوطن فيها الملاريا حوالي 900 مليون دولار[28]. تتوقع الاستراتيجية التقنية الخاصة بالملاريا أن تصل الحاجيات السنوية من التمويل إلى 9،3 مليار دولار بحلول 2025. ذلك أن الملاريا ما زالت متفشية في البلدان الأكثر فقرا ويتضرر منها أكثر الأشخاص الذين يعانون من الفقر والتهميش. كما أن مقاومة الأرتيميسينين، وهو الدواء الأكثر استعمالا، تشكل مصدر قلق شأنها في ذلك شأن مقاومة مبيدات الحشرات وتكييف البعوض لتصرفها. وتبقى الحاجة للمساعدة الدولية مرتفعة.* ***يحتاج الصندوق العالمي إلى مل يقل على 2،6 مليار دولار سنويا من أجل سد الفجوة الكبيرة في تنفيذ الأعمال الأساس في مجال الوقاية والعلاج، خصوصا فيما يخص المجموعات الفقيرة والمهمشة.***

تعبئة الموارد المحلية و التمويل المشترك في الفترة السابعة لتجديد الموارد

يرتكز تقييمنا للحاجيات من موارد الصندوق العالمي على فرضية أن البلدان الأكثر تضررا من هذه الأمراض ستستمر في تمويل جزء كبير من اعمال الاستجابة الخاصة بهم مع الإقرار أن هذه المستويات تتغير بحسب مستوى الدخل والقدرة في كل بلد. في الماضي، قدمت البلدان ذات الدخل الضعيف أو المتوسط في المعدل 50 % من مجموع التمويل المتوفر لبرامج محاربة فيروس نقص المناعة البشرية و85% لبرامج داء السل و30% لبرامج الملاريا. [29]

في الواقع: قد لا يكون ذلك ممكنا. حيث أننا نلاحظ أن هده البلدان قد لا تكون قادرة على تحمل الرفع من التمويل المشترك الذي توقعناه. [30]

تواجه البلدان التي عاشت أسوء الإخفاقات في برامج محاربة الأمراض الثلاثة أزمة اقتصادية خانقة. فحسب صندوق النقد الدولي، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تراجع بنسبة 7% ، في سنة 2020، في الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية وبأكثر من 6 % في جنوب آسيا وبنسبة 1،8% في أفريقيا جنوب الصحراء وب3% أو أكثر في العديد من البلدان ذات الدخل الضعيف أو المتوسط في شرق آسيا والمحيط الهادىء (باستثناء الصين) [31]. الأدهى من هذا، من المنتظر أن يكون الانتعاش بطيئا. مع أن النمو الاقتصادي العالمي استأنف في سنة 2021، يترقب صندوق النقد الدولي أن تستمر التبعات الاقتصادية في التفاقم إلى غاية سنة 2025 على الأقل [32]. كما أنه يرتقب أن تتسبب الجائحة في تزايد الفقر بالنسبة ل80 مليون شخص [33]. وكنتيجة للانهيار الاقتصادي الناجم عن الجائحة، ارتفع عبء ديون البلدان النامية بشكل فظيع في سنة 2020.

في هاته الفترة التي شهدت انتشار جائحة كوفيد-19، حيث استعملت الموارد الخاصة بالصحة للاستجابة للحاجيات المستعجلة وحيث تأثرت الاقتصادات تأثرا بليغا وحيث من المرجح أن تحد أعباء الديون المرتفعة الفضاء الضريبي المخصص للاستثمار في القطاع العام، فإن الفجوة بين ما تستطيع البلدان أن تقوم به وحاجيتها ستستمر في التوسع. لذا فينبغي على ملف الاستثمار القادم للصندوق العالمي أن يقوم بتوقعات واقعية فيما يخص تعبأة الموارد المحلية كما يتعين إعادة النظر في التمويل المشترك والاخذ بعين الاعتبار أثر كوفيد-19 وإمكانية استمرار تقدم الأمراض الثلاثة.

تعزيز برامج الاستجابة التي تقودها المجتمعات المحلية: *أساس نظم صحية قوية وشاملة ومقاومة: أظهرت جائحة كوفيد-19 بطريقة جلية الأهمية القصوى التي تكتسيها نظم صحية ومجتمعية قوية. إذ أنها لا تشكل فقط أساس النجاح في عملنا في مجال فيروس نقص المناعة البشرية وداء السل والملاريا ولكنها تساعد أيضا على تحسين القدرة على المقاومة وعلى الحماية من الجوائح الجديدة مثل كوفيد-19 والتصدي لها وكذلك القدرة على تقديم خدمات صحية ذات جودة ومستندة على الحقوق لكل الأشخاص التي تحتاجها.*

gfan global fund advocates network

يقدم الصندوق العالمي سنويا حوالي مليار دولار كتمويل خاص بالنظم الصحية والمجتمعات المحلية بواسطة التمويل الخاص بكل مرض والاعتمادات التي تهدف إلى تعزيز النظم الصحية والاستثمارات التحفيزية. يقدم الصندوق العالمي سنويا مبلغ مليار دولار من التمويل الخاص بالنظم الصحية والمجتمعية بواسطة تمويل خاص بكل مرض على حدا والتخصيصات المباشرة للبلدان من أجل تعزيز النظم الصحية والاستثمارات التحفيزية.[34]

منذ سنة 2019، استثمر الصندوق العالمي حوالي 827 مليون دولار في البرامج الخاصة بتعزيز نظم المجتمعات المحلية. وتم استثمار تقريبا 90% من هذا التمويل في الخدمات والبرامج التابعة للنظم الصحية الرسمية أو المرتبطة به كالاستثمارات في عمال وعاملات الصحة المحليين وتدبير الحالات والتربية الصحية [35]*. تكتسي هذه البرامج أهمية بالغة: فهي توسع امتداد قطاع الصحة الرسمي كما أنها تبني الثقة مع المجتمعات البدوية وتلك التي يصعب الوصول إليها والتواصل معها. خلال جائحة كوفيد-19، لعب عمال وعاملات الصحة المحليين مرة أخرى دورا في غاية الأهمية –وقاموا في أوقات كثيرة بالجمع بين عملهم في مجال محاربة فيروس فقدان المناعة البشرية وداء السل والملاريا وفحص الأشخاص الموضوعين تحت الحجر الصحي وتوعيتهم و تقديم الدعم والرعاية لهم.*

كما يستثمر الصندوق العالمي في الفرص التحفيزية من أجل إحراز التقدم في محاربة الأمراض الثلاثة وذلك باستهداف المجموعات التي تعاني أكثر من التهميش والإقصاء والهشاشة. تلعب المنظمات التي تسيرها المجتمعات المحلية التي تعيش مع الأمراض الثلاثة وتعاني منها دورا حيويا: فقد نجح عملهم الرامي إلى دعم التواصل مع النساء والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وعمال الجنس ومغايري الهوية الجنسية والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والشباب واللاجئين والمهاجرين والسجناء والأشخاص الآخرين الذين غالبا ما يجدون أنفسهم على هامش الخدمات التي يقدمها قطاع الصحة الرسمي في إحداث تغيير في نجاعة برامج الحماية والعلاج, كما أن ترافعهم من أجل تغيير القوانين والسياسات والبرامج حتى تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات الناس ومن أجل تحقيق العدالة وحقوق الإنسان وضمان أن تشترك المجموعات الرئيسية والهشة في صناعة القرارات الخاصة بمجال الصحة في جميع المستويات وجعل النظم الصحية خاضعة للمحاسبة مكن من الرفع من نجاعة مجهودات الحماية والعلاج[36]*. أثناء جائحة كوفيد-19 قدموا مساعدة حيوية للمجموعات التي، لولا هذه المساعدات، لكانت ستبقى تعاني من الإقصاء من الخدمات الأساسية. ومع ذلك، تبقى المنظمات التي تقودها المجموعات المحلية الأقل*

قدرة على الحصول على التمويل الذي تحتاجه. بالفعل لم تحصل هذه المنظمات سوى على 10% من مجموع التمويل الموجه لتعزيز النظم المحلية برسم موسم التمويل الحالي وأقل من 1% من مجموع التمويل الذي تم صرفه منذ 2019.

*بصفته واحد من أكبر ممولي الصحة المتعددي الأطراف (نحو 8% من مجموع التمويل)[37] والمنظمة الصحية المتعددة الأطراف الوحيدة التي تكمن قوتها الأساس في قدرتها على تنفيذ برامج في مجال محاربة الأمراض على نطاق واسع، يحظى الصندوق العالمي بوضع فريد يهيئوه أن يرفع من استثماراته الهادفة إلى تعزيز النظم التي تقودها المجتمعات المحلية وضمان نظم صحية ناجعة وقوية. وهذا مهم بالنسبة لفيروس فقدان المناعة البشرية وداء السل والملاريا كما يكتسي نفس الأهمية فيما يخص كوفيد-19 . تدعو شبكة مترافعي الصندوق العالمي وأعضاؤها بشكل دوري للمزيد من العمل من الصندوق العالمي في هذا المجال وحدث هذا أخيرا أثناء مسار صياغة الاستراتيجية، اعتبارا أن الصندوق العالمي هو الأكثر قدرة على القيام بهذا العمل. فمن الواضح أن الطريقة التشاركية في التدبير التي يتبناها الصندوق العالمي والتزامه بحقوق الإنسان ودعمه للتدخلات المبنية على الحجج وتبني المجتمعات للبرامج التي يقوم بها وسنوات التجربة في إشراك المجموعات التي تعاني من التهميش والإقصاء تشكل كلها عوامل من شأنها أن تنعش برامج التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا وتضمن أن برامج التصدي إلى الجائحات الجديدة والقادمة، مثل جائحة كوفيد-19، ستكون جاهزة للتطبيق. في هذا الصدد، كتب المدير السابق لمركز محاربة الأمراض، توم فريدن: "الدرس الأساسي الذي استخلصناه من مجال العمل من أجل الجاهزية خلال السنوات العشرين السابقة هو أن نظم الاستجابة الاستعجالية الأكثر نجاعة هي تلك التي تنبني على نظم متينة وقابلة للتطوير وتستجيب لأحداث الحياة اليومية"[38]. **وبما أن الحاجيات تكبر فإن الصندوق العالمي يحتاج سنويا لما لا يقل على 1،5 مليار دولار من أجل تعزيز النظم الصحية والمحلية.***

دمر كوفيد-19 برامج الاستجابة على مستوى البلدان، حيث واجهت الحكومات والأطراف الأخرى اختيارات قاسية بخصوص المجالات التي ستستفيد من الموارد المحدودة والأطر الطبية القليلة. اضطرت بلدان عديدة أن تعيد توزيع التمويل الذي كان مخصصا للأمراض الثلاثة ورصده للمجهودات المستعجلة الرامية إلى دعم الأنظمة الصحية الضعيفة والاستجابة للحاجيات المستعجلة. وقد أدت مجهودات التضامن الأولى إلى خلق مبادرة كوفاكس و مسرّع الإتاحة "ACTaccelerator" وكذلك استعمال الأدوات الموجودة الفعالة، مثل الصندوق العالمي، من أجل توجيه الموارد إلى القطاعات التي تحتاجها أكثر. حاليا، ينبغي على الحكومات أن تجعل من أولوياتها اعتماد التغييرات الضرورية للنظم التي من شأنها أن تتصدى للجائحة الحالية- مثل إصلاح قواعد الملكية الفكرية من أجل ضمان الولوج العادل للحاقات وللمواد الصحية الأخرى وكذلك دعم المجهودات الراهنة بما في ذلك عن طريق تمويلها تمويلا كاملا.

بالرغم من كل هذا، برهنت جائحة كوفيد-19 أن الصندوق العالمي قادر على تحمل مسؤولية توزيع المزيد من الموارد بطريقة ناجحة. كما أن العلاقة القوية التي تربطه بالبلدان وقدرته على التكيف مع تغير الظروف أظهرت قدرته على التعبئة بصفة سريعة من أجل التخفيف من آثار كوفيد-19 على برامج فيروس فقدان المناعة البشرية والسل والملاريا. خلال الأشهر 18 الماضية، وزع الصندوق العالمي أكثر من 2،43 مليار دولار لتمكين البلدان من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية وحماية العاملين في مجال الصحة وتوفير الدعم المستعجل للنظم الصحية وللمجتمعات التي توجد في الصفوف الأمامية لمواجهة كل من كوفيد-19 والأمراض الثلاثة [39]. كما أن قدرة الصندوق على تعزيز النظم الصحية والمجتمعية بغاية إيجاد استجابة قوية لفيروس فقدان المناعة البشرية والسل والملاريا كانت قد توسعت لتشمل كوفيد-19.

تطمح شبكة مترافعي الصندوق العالمي أن يُطبق الصندوق العالمي أنواع برامج الاستجابة التي حققت النجاح في إطار C19RM وضمان أن ترصد له التمويلات الضرورية والإضافية التي تلزم خلال السنوات القادمة.

ماذا يمكن تحقيقه بمبلغ 28،5 مليار دولار؟

بالنسبة للصندوق العالمي، يمكن لمبلغ 28،5 مليار دولار أن يحسم بين تحقيق تقدم مهم في السنوات الخمسة القادمة أو خسارة المعركة. إذا قام زعماء العالم بتلبية حاجة التمويل هذه بصفة كاملة، سنستطيع تحقيق الانتقال في ما يخص جائحة فيروس نقص المناعة البشرية ونتمكن من خفض نسبة الإصابات الجديدة بالفيروس إلى أقل من 3 من أصل كل 100 أشخاص ممن يعيشون بالفيروس، وهذا ما سيكسر دائرة انتقال العدوى [40]. كما سنتمكن من علاج أكثر من 40 مليون شخص من السل وإنقاذ 1،5 مليون حياة إضافية [41]. سنستطيع أن نقضي على الملاريا في أكثر من 20 بلد [42]. وسننجح في وضع حد للقوانين التمييزية والعقابية التي تُقوض قدرتنا على توصيل الحماية والعلاج الفعليين إلى المجموعات المتضررة. كما يمكننا أن نُحدث نظم صحية ومجتمعية قادرة على توطيد استجابة فعالة لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا وتسريع التقدم نحو التغطية الصحية الشاملة والزيادة في قدرتها على تقديم خدمات صحية مبنية على احترام حقوق الإنسان إلى كل الأشخاص التي تحتاجها. وبذلك نتمكن من تعزيز نفس النظم الضرورية للاستجابة الحالية لكوفيد 19 والجائحات المستقبلية. هذا هو الاستثمار الذي سيؤدي إلى تقدم ملموس في معالجة الأمراض الثلاثة وأكثر من ذلك.

بذلك يكون الاختيار أمام الجهات المانحة واضحا. الالتزام بتقديم الموارد التي ستمكن من القيام بأعمال حاسمة لمعالجة فيروس نقص المناعة البشري وداء السل والملاريا وكذلك نظم صحية ومجتمعية أكثر قوة ومترسخة في احترام حقوق الإنسان ومسارات تقودها المجتمعات المحلية وتصل بالفعل إلى الأشخاص الأكثر تضررا من الأمراض الثلاثة أو مشاهدة الحاجيات تتفاقم فيما المجموعات المصابة بالأمراض الثلاثة تبقى منسية.

ستواجه البلدان اختيارات صعبة عديدة في السنوات القادمة.
خلال الدورة السابعة لمؤتمر تجديد الموارد يجب على الأطراف المانحة أن تقوم بالاختيار الذي سيُحدث الفرق: منح 28،5 مليار دولار لفائدة الصندوق العالمي.

إدارة البرنامج:
كايتي كيد ورايت

المراجعة والتصميم:
كوانتين باترو & تارا هوكترب

الاستشارة والتحرير:
شانون كوفالسكي

مع الشكر ل:
من أجل إعداد هذا التقرير، عقد فريق مرجعي مُصغر مكون من بعض أعضاء شبكة مترافعي الصندوق العالمي عدة اجتماعات خلال شهري غشت وشتنبر بهدف تقديم الإرشاد الآراء. نشكرهم على تعاونهم.

[1] تقرير النتائج 2021، جنيف. الصندوق العالمي، 2021

[2] المرجع نفسه 5-6

[3] تمويل الصحة العالمية 2020: آثار كوفيد-19، سياتل: معهد القياسات الصحية والتقييم، 2021،13

[4] بفضل الاستثمارات المناسبة، يمكن القضاء على الإيدز: استثمار بقيمة 29 مليار دولار للقضاء على الإيدز بحلول نهاية العقد. جنيف، برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز

[5] المرجع نفسه. يقدر برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ان البلدان المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق العالمي ستحتاج إلى 19،7 مليار دولار في سنة 2023 وإلى 21 مليار دولار في سنة 2024 وإلى 22،4 مليار دولار في سنة 2025، أي بمعدل سنوي بقيمة 21 مليار دولار.

[6] فيما لم يتم نشر توقعات الاحتياجات المستقبلية من المساعدة الدولية المخصصة للإيدز، فقد شكلت التمويلات الخاصة بالإيدز نحو 47 % من التمويلات الدولية الخاصة بالصحة. ومنح الصندوق العالمي ما بين 20 و25% اعتبارا أن التمويلات الدولية ستكون ضرورية لتغطية حوالي 50% من الاحتياجات العالمية من الموارد في سنة 2025، اي حوالي 14،5 مليار دولار، فإن الصندوق العالمي سيتحمل مل بين 2،9 و 3،66 مليار دولار (20-25%)

[7] الآثار المحتملة لكوفيد-19 على الحاجيات العالمية من الموارد الخاصة بداء السل وأثره على الخطة العالمية لداء السل 2018-2022. جنيف. الشراكة لوقف السل 2020

[8] المرجع نفسه

[9] فيما لم تنشر بعد توقعات الحاجيات المستقبلية من المساعدة من أجل التنمية الخاصة بداء السل، فإن التمويل الدولي المخصص للسل كان في الماضي ضعيفا ولم يتعدى 15% من التمويل المتوفر لمحاربة السل. وقدم الصندوق العالمي بين 60% و77% من التمويلات الدولية في مجال الصحة لبرامج السل. توجد في الأفق أدوات جديدة مهمة في مجال داء السل والتي سوف تستفيد من الدور الذي يقوم به الصندوق العالمي من أجل تنفيذها بطريقة سريعة ولكن لم يتم بعد إيجاد حاجيات التمويل الكامل لضمان ولوج سريع وعادل لها. إذا افترضنا استمرار هذه الحالة وأن البلدان ستستمر في تمويل نحو 85% من الإنفاق الوطني على داء السل، سنحتاج إلى 3،3 مليار دولار على الأقل من التمويلات الدولية في مجال الصحة، وسيكون الصندوق العالمي مسؤولا عن مبالغ تتراوح بين 2،31 و 2،54 مليار دولار (70 إلى 77%). وتشكل 2،4 مليار دولار نسبة 73% من احتياجات التمويل الدولي. اعتماد هذه الاتجاهات التاريخية قد يؤول على أنه استصغار للدور الذي يقوم به التمويل الخارجي، بما في ذلك دور الصندوق العالمي، في محاربة داء السل (يضطلع التمويل الخارجي بما قدره 50% في مجال الإيدز وبقدر لا يقل عن 70% من التمويلات الخاصة بالملاريا) ولذلك وجب النظر لها على أنها حد أدنى لما يحتاجه الصندوق العالمي من أجل الاستثمار في البرامج الخاصة بداء السل.

[10] الاستراتيجية التقنية العالمية للملاريا 2016-2030، تحيين 2021. جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2021، 25.

[11] توزيع التمويل الموجه للبلدان المؤهلة لدعم الصندوق العالمي

[12] فيما لم يتم صياغة توقعات الاحتياجات من التمويل الدولي الخاصة بالملاريا، فقد شمل التمويل الدولي الخاص بالصحة نحو 70% من التمويل المتوفر لمحاربة داء السل. وقد وفر الصندوق العالمي نحو 52% منها. في الماضي، قدم الصندوق العالمي ما بين 40 و 50% من الموارد التي منحتها الأطراف المانحة. إذا افترضنا أن مستوى الاحتياجات من التمويل الدولي سيشكل 70% من الموارد الضرورية والتي تبلغ 9،3 مليار دولار، أي 6،51 مليار دولار، سيكون الصندوق العالمي مسؤولا عن مبالغ تتراوح بين 2،6 و 3،4 مليار دولار (بين 40-52 %).

[13] برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، 2020. التقرير العالمي حول داء السل، 2020. جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2020. منظمة الصحة العالمية، 2021.

[14] تُمنح للبلدان المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق العالمي أكبر مبلغ يمكن منحه خلال دورة واحدة ولكن نشجعها على إدماج طلبات "خارج التخصيص" بالنسبة للأولويات. ويدرس هذه الأولويات الإضافية فريق تقني ينصب على كل طلبات التمويل. فيما بعد يتم حفظ الطلبات التي تكتسي صبغة استراتيجية وتكون سليمة من الناحية التقنية في ملف الطلبات ذات الجودة التي لم تستفد من التمويل.

[15] سجل الطلبات ذات الجودة التي لم تستفد من التمويل. جنيف. الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز وداء السل والملاريا، 28 يونيو 2021

[16] برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، 2020، 4-5

[17] الإعلان السياسي بشأن فيروس فقدان المناعة البشرية والإيدز: إنهاء انعدام المساواة والعودة إلى المسار الصحيح بحلول عام 2030، تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 9 يونيو 2021، الفقرة 66.

[18] : معهد القياسات الصحية والتقييم، 2021، 96

[19] المرجع نفسه، 96

[20] المرجع نفسه، الجدول ب-3، المساعدة من أجل التنمية المخصصة للصحة حسب منطقة التركيز ومنطقة البرنامج 1990-2020، معهد القياسات الصحية والتقويم، تمويل الصحة العالمية، فيز هاب. يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي https://vizhub.healthdata.org/fgh/

[21] الإعلان السياسي للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص محاربة داء السل، تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 أكتوبر 2018، الفقرة 46

[22] المرجع نفسه، داء السل 2020، ص.131

[23] المرجع نفسه، داء السل 2020، ص.132

[24] الشراكة من أجل القضاء على داء السل، 2020، ص.8-9

[25] منظمة الصحة العالمية، داء السل 2020، ص.129

[26] التقرير العالمي حول الملاريا، جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2020، 52

[27] المرجع نفسه، 52

[28] المرجع نفسه، 52

[29] التمويل من أجل الصحة العالمية 2019: تتبع الإنفاقان في مجال الصحة خلال فترة الأزمات، سياتل: معهد القياسات الصحية والتقويم، 2020.س

[30] الصندوق العالمي، 2021، ص75

[31] آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يونيو 2021، 1،6.

[32] إيمرلين، دجوهانس، {افيد لإورسيري، فرانسيسكو ليبانو مونتيرو، براكاش لونكاني، جوناطان د.أوستري، بييترو بيزوتو وماسيمو طافوني، هل ستستمر آثار كوفيد-19؟ تكهنات من جائحات القرن 21. ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 119/2021، 30 أبريل 2021.

[33] صندوق النقد الدولي

[34] الصندوق العالمي 2021، ص 59

[35] الصندوق العالمي 2021، ص 64

[36] السلطة للناس، جنيف: برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، 2019، الفجوة القاتلة: الالتزامات في مجال داء السل بالمقارنة مع واقع داء السل، جنيف الشراكة من أجل القضاء على داء السل 2020

[37] معهد القياسات الصحية والتقويم، تمويل الصحة العالمية، فيز هاب. يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي https://vizhub.healthdata.org/fgh/ الإنفاق السنوي الذي قدمه الصندوق العالمي والذي يقدر بـ4،4 مليار دولار يجعله متساويا مع منظمة الصحة العالمية

[38] "الصندوق العالمي: مؤسسة تعمل من أجل العدالة في مجال الصحة" https://results.org/blog/the-global-fund-a-foundation-for-health-equity/

[39] التمويل الدي تمت الموافقة عليه من أجل التصدي لكوفيد-19. جنيف: الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز وداء السل والملاريا: 30غشت 2021

[40] برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، 2020

[41] تحول النمط: الخطة العالمية لمحاربة الإيدز وداء السل والملاريا: 31 غشت 2021

[42] منظمة الصحة العلمية، الملاريا، 2021، ص 7